

Distr.: General
25 June 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرامج ومسائل أخرى: إنشاء أفرقة استشارية
مخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنبة بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

تقرير الأمين العام**

موجز

في قراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إطار عمل للفريق (الأفرقة) الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وعليه، قد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى الآن بإنشاء فريقين استشاريين مخصصين معينين بكل من غينيا - بيساو وبوروندي. ويقدم هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي انتهى فيه المجلس إلى أن يُجري تقييماً للدروس المستفادة من هذين الفريقين كما طلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن هذه المسألة.

* E/2004/100 و Corr.2.

** تأخر تقديم التقرير لكي يعبر عن المداوات التي شهدتها اجتماع المجلس بشأن تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤.



ويسلّط التقرير الأضواء على الدور الإيجابي الذي اضطلع به الفريقان في جهود التعمير بعد الصراعات في البلدين المعنيين من خلال تعبئة دعم المانحين مع تشجيع السلطات الوطنية على إرساء دعائم بيئة مفضية إلى توفير المزيد من المساعدات. ولهذه الغايات، تم وضع نهج للشراكة بين السلطات الوطنية والأطراف الدولية صاحبة المصلحة. كما يؤكد التقرير على تعزيز التنسيق الذي قام بدعمه الفريقان وخاصة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ثم على الصعيد الحكومي الدولي بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى اتباع نهج شامل في معالجة قضايا الأمن والقضايا الاقتصادية في مرحلة الانتقال والانتعاش. كما يتم خلال هذه الوثيقة تحديد مجالات التحسّن التي طرأت على أعمال الفريقين.

وفي الفرع الختامي، يضم التقرير توصيات من أجل أن يتم النظر مستقبلاً من جانب المجلس في حالة البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

أولا - مقدمة

١ - في قرارها ٢١٧/٥٥ الصادر بشأن أسباب الصراعات وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، طلبت الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في إنشاء أفرقة استشارية مخصصة معنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع بهدف تقييم احتياجاتها ووضع برنامج دعم طويل الأجل يبدأ بدمج الإغاثة في عملية التنمية. وفي البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/29)، في ختام اجتماع وزاري بشأن الحالة في أفريقيا، وكذلك في قرار المجلس ١١٧٠ (١٩٩٨). دعا المجلس أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في المسألة. كما أكد من جديد على أهمية هذا التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في بيان رئاسي مؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/2).

٢ - وفي إعلانه الوزاري، الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠١، بشأن دور الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية في تحقيق التنمية المستدامة، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية الجهود الرامية إلى الدمج بين السلام والتنمية. وفي معرض الاستجابة إلى طلب من المجلس، قدم الأمين العام تقريرا بشأن إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع (E/2002/12) مشفوعا بمقترحات بشأن ولاية الفريق وطرائق عمله.

٣ - وفي قراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إطار عمل للفريق (الأفرقة) الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وتمثلت ولاية الفريق (الأفرقة) في دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلد المعني، واستعراض برامج الدعم ذات الصلة وإعداد توصيات ببرنامج دعم طويل الأجل استنادا إلى أولويات التنمية لذلك البلد بدمج أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار والتنمية في نهج شامل لتحقيق السلام والاستقرار، وتقديم المشورة بشأن كيفية ضمان أن تكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي للبلد المعني كافية ومتسقة ومنسقة تنسيقا جيدا وفعالة ومعززة للتأزر.

٤ - وعليه، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى الآن فريقين استشاريين مخصصين بناء على طلب سلطات البلدين. وفي مقرره ٣٠٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أنشأ المجلس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغيينيا - بيساو بينما تم إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني ببيرووندي عملا بقرار المجلس ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويورد ملحق هذا التقرير معلومات عن تشكيل الفريقين فضلا عن نظرة عامة عن أنشطتهما.

٥ - ويقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي أكد فيه المجلس من جديد الحاجة لإجراء تقييم للدروس المستفادة استناداً إلى التجربة الأولية لمثل هذه الأفرقة الاستشارية المخصصة في موعد لا يتجاوز انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ وشدد أيضاً على ضرورة إجراء تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة من الأفرقة الاستشارية المخصصة. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ذلك الموضوع إلى دورته الموضوعية المعقودة لعام ٢٠٠٤.

٦ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، عقد المجلس اجتماعاً غير رسمي لتقييم أعمال الفريقين المخصصين ولبدء الإعداد للدورة الموضوعية للمجلس. وهذه المناسبة التي حضرها وزير التخطيط في بوروندي، ورئيس وأعضاء الفريقين الاستشاريين المخصصين، إضافة إلى السفراء ونائب الممثل الخاص للأمين العام إلى بوروندي، ومنسق الأمم المتحدة المقيم في غينيا - بيساو والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، وكبار موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارتي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك الممثلين الميدانيين للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي، تولدت عنها مناقشة حيوية وصریحة بشأن جميع جوانب عمل الفريقين الاستشاريين. وقد كشف تبادل الآراء فيما بين جميع المشاركين عن اتفاق واسع النطاق على أن التجربة كانت إيجابية في مجملها. كما ساعدت المناقشات على تحديد الدروس المستفادة والتوصل إلى عدد من المقترحات والأفكار التي تم طرحها من أجل العمل مستقبلاً في هذا الميدان. وقد رُوِّعت المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع في إعداد هذا التقرير. كما صُممت أجزاء التقرير في ضوء ولاية الفريقين. مما يتيح التركيز على جانب تقييم أدائهما فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهما من جانب المجلس.

ثانياً - تشكيل الفريقين

٨ - التسليم بأن الفريقين الاستشاريين المخصصين يمثلان آلية مبتكرة من نواحٍ شتى بما في ذلك تشكيلهما. وقد، تم إنشاء الفريقين بناءً على طلب السلطات في البلد المعني التي أوضحت مدى استعدادها العميق لمعاودة إشراك المجتمع الدولي في دعم جهودها في مجال التعمير. وقد كان ممثل كل من غينيا - بيساو وبوروندي عضواً في الفريق المعني مما كفل مستوى رفيعاً من شعور امتلاك العملية من جانب البلدين نفسيهما.

٩ - وتولى قيادة كلا الفريقين مسؤول من بلد أفريقي (الممثل الدائم لجنوب أفريقيا) كما ضمما مائحين أفريقيين ومانحين رئيسيين كأعضاء. ومن شأن هذه التركيبة أن تتيح تبادلًا ثريًا بالمعلومات بشأن ممارسات المائحين والقضايا الإقليمية على السواء. وفي كلتا الحالتين كان

بوسع عناصر التيسير للفريقين أن ترى أن كلا منهما يضم أطرافا سياسية رئيسية مشاركة في اللعبة السياسية في غينيا - بيساو وفي بوروندي. كما أن مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع وحل الصراعات في أفريقيا أضافت إلى هذا المستوى السياسي الرفيع لكل فريق. وفي حالة غينيا - بيساو، شارك رئيس فريق الأصدقاء كذلك في أعمال الفريق المخصص.

١٠ - أما إطار تشكيل الفريقين، على النحو الذي قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٢/٢٠٠٢، وقد نص على أن تكون الأفرقة صغيرة ولكن متوازنة وتمثيلية فقد أثبت نجاحه ونجاعته كذلك في حيز الممارسة. فقد شارك أعضاء الفريقين جميعا في أعماله وبطريقة تتسم بالتميز والتفاني حيث كرسوا قدرا كبيرا من الوقت والنشاط من أجل تحقيق نتائج بناءة. كما أن الدور القيادي الذي اضطلع به السفير دومساني كومالو، رئيس كلا الفريقين، أسهم بالذات، وبشكل واسع النطاق في تحقيق الدقة والتوازن والفعالية لممارساتهما، وفي التوافق مع الجهود الإقليمية الرئيسية التي تجسدت مثلا في الدعم المقدم من جانب الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثالثا - عمليات الاستعراض التي قام بها الفريقان

١١ - كلف الفريقان الاستشاريان المخصصان بأمر شتى من بينها تقييم الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للبلدين المعنيين واستعراض برامج الدعم ذات الصلة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف زار الفريقان البلدين وأجرى مشاورات واسعة النطاق مع السلطات الوطنية ومع النظراء الإنمائيين. وفي كلتا الحالتين، عُقدت المرحلة الأولى من المشاورات في نيويورك بحضور ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج الأخرى والوكالات المعنية ولا سيما مؤسسات بريتون وودز التي اجتمع معها كذلك فريق غينيا - بيساو في واشنطن. أما المرحلة الثانية من المشاورات فعُقدت على المستوى القطري وضمّت السلطات الوطنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى تمارس نشاطها على أرض الواقع فضلا عن دوائر المانحين. وهذه العملية المزدوجة أتاحت اتباع نهج متجانس ومتسق في تقييم الأوضاع المطروحة للنظر مشفوعة بعملية "تعلم" واسعة النطاق يتلوها معايشة عملية للحقائق على الأرض.

١٢ - على أن الإطار الزمني المتاح للفريقين لتقديم توصيات يرفعانها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان قصيرا حيث تراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر. وفي ضوء الفعاليات المتعددة التي كان على الفريقين الاجتماع إليها والوقت المطلوب للاضطلاع بالبعثات الميدانية

وصياغة تقرير يقدم إلى المجلس، لم يكن الوقت كافياً لإجراء استعراضات عميقة ومفصلة لاحتياجات البلدين وللمساعدة التي يتلقاها. وأدى ذلك إلى أن التقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي شمالاً نظرة عامة على الحالة على النحو الذي تمت ملاحظته وتحليله من جانب الفريقين إضافة إلى توصيات تتعلق بالسياسات بدرجة متباينة من التحديد. والتقريران شاملان من حيث نطاق القضايا المطروحة وإن كانا محدودين من حيث أنه لا يقصد بهما أن يشكلا استعراضاً مستوفى أو متعمقاً للحالة السائدة.

١٣ - ومن أكثر الملامح ابتكاراً وأهمية في عمليات الاستعراض هذه ما تمثل في سعي الفريقين إلى النظر بطريقة شاملة إلى كل من العوامل السياسية والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية. ومن خلال التركيز على أوجه الترابط بينهما والتماثل بينهما بشأنها من جانب طائفة واسعة من العناصر الإنمائية الفاعلة، استطاع الفريقان تكوين نهج شامل ومتكامل إزاء السلام والاستقرار والانتعاش والتنمية الطويلة الأجل. ولكل هذه الأسباب، نُظر إلى العملية من جانب البلدين المعنيين وشركائهما الإنمائيين بوصفها عملية صريحة وشفافة وتشاركية ومفضية إلى نتائج متوازنة ويعتد بها.

رابعاً - الفريقان الاستشاريان المخصصان بوصفهما من دعاة تقديم الدعم الدولي الطويل الأجل إلى غينيا - بيساو وبوروندي

١٤ - كان الفريقان مكلفين بـ "إعداد توصيات بشأن برنامج دعم طويل الأجل يقوم على أساس الأولويات الإنمائية من خلال دمج الإغاثة مع إعادة التأهيل والتعمير والتنمية ضمن نهج شامل إزاء السلام والاستقرار". كما أن التوصيات التي قدمها الفريقان الاستشاريان المخصصان في تقرير كل منهما إلى المجلس (E/2003/8 و E/2004/11) تتعلق تحديداً بالمشاكل والتحديات التي تواجه البلدين المعنيين مع تجنّب تكرار طرح تحليل متطابق أو موحد.

١٥ - وقد قدم الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو، توصيات للأجلين القصير والطويل. وبموجب التوصيات القصيرة الأجل أوصى باتباع نهج شراكة بين سلطات غينيا - بيساو والمجتمع الدولي، بحيث تعمل السلطات على تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي فيما يتولى الشركاء الإنمائيون الدوليون كفاءة الدعم المالي والمساعدة التقنية الطارئة في ميادين شتى. وبموجب التوصيات الطويلة الأجل، حدد الفريق التدابير اللازمة اتخاذها من جانب السلطات والشركاء الإنمائيين من أجل أن يشهد البلد نمواً اقتصادياً وتنمية مستدامة. أما الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي فقد قدم من جانبه توصيات لكي ينظر فيها المجلس وتعلق بالتالي: '١' الحفاظ على قوة الدفع التي من شأنها دعم عملية السلام،

٢' تعزيز الاستقرار، '٣' المشاركة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ثم '٤' تعزيز الشراكة الدولية.

١٦ - وقد كانت هذه التوصيات موضع ترحيب بها (انظر قراري المجلس ١/٢٠٠٣ و ١/٢٠٠٤). وقد أيد المجلس تحديداً نهج المشاركة المطروح بالنسبة لغينيا - بيساو. بيد أنه لم تجر مناقشة متعمقة لتقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني ببيوروندي من جانب المجلس في موعد مبكر من هذا العام، وتلك سلبية يمكن التعويض عنها بإجراء مناقشة في المستقبل في نطاق المجلس بشأن الدعم الدولي المقدم لبيوروندي وكان يتم ذلك مثلاً بعد إجراء الانتخابات العامة في ذلك البلد في أواخر هذا العام.

دعم الشراكات الدولية

١٧ - دعا الفريقان إلى تعزيز العلاقات بين البلدين المعنيين والمجتمع الدولي من خلال اتباع نهج تشاركي يهدف أولاً إلى إقرار فهم واضح ومتفق عليه بين الطرفين للمشكلة ويرمي ثانياً إلى طرح خطوات عملية يتم اتخاذها صوب التماس الحل. وهذا النهج أفضى إلى توصيات محددة يتم توجيهها إلى السلطات الوطنية في كلا البلدين وإلى الشركاء الدوليين حيث حددت مسؤوليات كل طرف بطريقة موضوعية.

١٨ - وفي حالة غينيا - بيساو، تجسد نهج الشراكة من خلال إنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ عملاً بتوصية من الفريق قدمها في تقريره الأولي إلى المجلس. وهذا الصندوق، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تلقى مساهمات مالية من بعض المانحين في أوائل عام ٢٠٠٤ ويتم استخدامه لتمكين الحكومة من استئناف تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ الأنشطة الرئيسية في مجال الإدارة العامة. على أن الصندوق ليس موجهاً إلى معالجة الأولويات الإنمائية في الأجل الطويل بل هو مصمم لتقديم الإغاثة ذات الطابع الانتقالي ومن ثم تمكين البلد من احتواء التوترات الاجتماعية القابلة للانفجار خلال العملية الانتقالية.

١٩ - ويسود التسليم على نطاق واسع بأن الفريق كان مفيداً في تجميع ائتلاف للشركاء دعماً لغينيا - بيساو ومن أجل إبقائه في حالة تعبئة مما كان بمثابة قيمة مضافة إلى سائر الآليات الدولية. وقد أصدر الفريق بيانين عند لحظات حاسمة من الحياة السياسية بالبلاد لمناشدة المانحين تقديم المساعدة الطارئة.

٢٠ - أما فريق بيوروندي فقد أكد على كثير من التحديات المترابطة التي يظل البلد بحاجة إلى مواجهتها. بما في ذلك توطيد عملية السلام من أجل تحسين الحالة الاجتماعية -

الاقتصادية على صعيده. بيد أن توصيات الفريق في المجالات الأربعة المبينة في الفقرة ١٥ أعلاه، لا تميز بدقة بين الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل. وفيما واصلت مؤسسات الدولة أداء مهامها بصورة ملائمة رغم ١٠ سنوات من الحرب، فإن دعوة الفريق لتقديم الدعم إلى البلد، بما في ذلك دعم مباشر للميزانية، لم تشمل إنشاء آلية محددة لتوجيه المساعدة الدولية. كما أن مشاركة العديد من أعضاء الفريق في منتدى شركاء التنمية لبوروندي المعقود في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تأتي شاهدا على قيمة الفريق بوصفه طرفا مسيرا وداعيا لمجتمع المانحين وهو دور أشاد به تحديدا وزير التخطيط والتعمير والتنمية في بوروندي الذي حضر الاجتماعات التي عقدها مؤخرا المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - ومن الدروس المستفادة من هذه العملية، أهمية المبادرة إلى إجراء مشاورات في أقرب وقت ممكن مع المانحين وعقد اجتماعات مسبقة للمانحين بما يؤدي إلى تعظيم أثر الالتزامات التي يتم التعهد بها.

دمج الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية من خلال نهج شامل إزاء السلام والاستقرار

٢٢ - هذه القضية كانت تمثل جزءا لا يتجزأ من ولاية الفريقين، وقد لقيت متابعة دقيقة في كلتا الحالتين، فقد ذكر فريق غينيا - بيساو في تقديره الأولي "أن من المهم أن ينتقل التفكير إلى خارج إطار النماذج والحلول التقليدية، مع مراعاة أن الدعم القصير الأجل يمكن استخدامه لزيادة التغيير الأطول أجلا" ومن خلال سبل شتى منها دور الفريق في الدعوة لإنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، فقد ركز على المساعدة المقدمة في الأجلين القصير والمتوسط مع الربط بينها وبين الأهداف الطويلة الأجل ضمن إطار تطبيع الحالة السياسية في البلاد وكذلك تطبيع علاقاته مع شركائه.

٢٣ - وقد دعا فريق بوروندي إلى تقديم المزيد من المساعدات لأعمال المجتمع الإنساني بما في ذلك المساهمات المالية التي تقدم إلى عملية النداء الموحد للأمم المتحدة مدركا ضرورة الحاجة للعمل، من خلال المساعدة الإنسانية، على بناء قاعدة للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وأشار أيضا إلى الثغرة الفاصلة بين الإغاثة والتنمية التي لاحظ وجودها في البلد وكذلك في حالات أخرى فيما بعد الصراع، وحث منظمات الأمم المتحدة على العمل على معالجة هذه الحالة والمشاركة في إعادة تأهيل المجتمعات في الأجل الطويل. وفيما يتجاوز هذه النداءات، فإن تقرير الفريق لا يقدم توصيات تنفيذية أو مشورة استراتيجية بشأن أسلوب تنفيذ حالة الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى. وبرغم أن القيمة المضافة للفريقين تتمثل

أساسا في دور الدعوة التي يقومون بها، فإن أهميتهما يمكن أن تتعزز من خلال النظر على نحو أكثر تفصيلا في القضايا العملية لحالة الانتقال.

٢٤ - ما زال التحول من حيث المساعدة الإنسانية إلى الدعم الإنمائي يشكل قضية مهمة ومحورية تطرق إليها المجلس في نتائج المتفق عليها لعام ١٩٩٨/١. وينبغي النظر إلى أعمال هذين الفريقين الاستشاريين المخصصين بوصفها جزء لا يتجزأ من متابعة تلك النتائج المتفق عليها. وثمة مبادرات مهمة أخرى ما زالت قيد التنفيذ. كما أن المجلس، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ سوف يعقد جلسة غير رسمية على هامش الأنشطة التنفيذية والأجزاء الإنسانية. لكي يجمع ما بين الأطراف صاحبة المصلحة من المجالات الإنسانية والإنمائية لمناقشة قضايا التحول كذلك فإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية قامت بإنشاء فريق عامل مشترك معني بقضايا التحول وقد أصدر تقريرا في الآونة الأخيرة وسيكون من المفيد الربط بين تلك المبادرات والبناء على أساسها. وقد يرغب المجلس إضافة إلى الفريقين الاستشاريين المخصصين التابعين له في متابعة هذه المسألة.

٢٥ - وفيما يتجاوز قضايا التحول، فإن الفريقين، طبقا لولاية كل منهما، أديا دورا في طرح نهج شامل لإزاء السلام والتنمية من خلال إيضاح أن الفصل التقليدي بين قضايا "الأمن" أو "السياسة" من ناحية وبين القضايا "الاقتصادية" و "الإنمائية" من ناحية أخرى أمر لا سبيل إلى استمراره لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية. وفي ضوء حسامة وعمق المشاكل التي تصادفها البلدان الخارجة من صراعات، تدعو الحاجة إلى إطار سياسي يتاح في نطاقه للشركاء الإنمائيين تخطيط مشاركتهم في الأجل الطويل. وقد أشاد كثير من شركاء غينيا - بيساو وبوروندي بالفريقين عندما طرحا إطارا سياسيا من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه أكد الفريقان على أن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع أمر يتجاوز مجرد إجراء الانتخابات أو تعزيز المصالحة السياسية ومن ثم جاءت دعوتهما إلى تقديم مساعدة إنمائية ملموسة لتعزيز السلام في تلك البلدان.

٢٦ - وتقع برامج التسريح ونزع الأسلحة وإعادة التوطين وإعادة الدمج عند مفترق طريق البحث عن السلام إضافة إلى الحاجة إلى إتاحة فرص التنمية أمام البشر. وبرغم أن المسألة كانت موضع نظر الفريقين وقد ناقشاها مع كثير من العناصر المشاركة في الميدان إلا أن من شأن توصيات أكثر تحديدا تتعلق بتنفيذ تلك العمليات وتقديم الدعم الذي تتطلبه، أن تكفل مزيدا من دعم مساهمة الفريقين.

٢٧ - وكان من شأن دور الدعوة التي نجح الفريقان في الاضطلاع به من أجل نهج شامل للسلام والتنمية لغينيا - بيساو، أن سلط أضواء على أعمال المنظمات الدولية في هذين

البلدين، وزاد من وضوح الجهود التي تقوم بها. وقد أتيح ذلك بفضل تصميم الفريقين على المشاركة في حوار مفتوح مع طائفة واسعة من شركاء البلدين إضافة إلى المساهمة في اتباع نهج متجانس إزاء هذه الحالات التي تخلفت عن الصراع.

خامسا - دور الفريقين الاستشاريين المخصصين في تحقيق التجانس والتنسيق في الدعم الدولي المقدم إلى غينيا - بيساو وبوروندي

٢٨ - تقضي ولاية الفريقين الاستشاريين المخصصين بتقديم مشورة بشأن السبل التي تكفل أن تكون المساعدة المقدمة للبلد المعني من المجتمع الدولي كافية ومتساوقة ومنسقة بشكل جيد وفعالة ومعززة للتأزر وقد نجح الفريقان في فترة قصيرة نسبيا، في إسداء مساهمة متميزة لدعم التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى غينيا - بيساو وبوروندي على أصعدة شتى.

التنسيق في نطاق منظومة الأمم المتحدة

٢٩ - تلقى الفريقان دعما واسعا النطاق على صعيد الوكالات وأفادا بالتالي في تبني نهج متناسق إزاء الحالة في غينيا - بيساو وبوروندي على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خدمات من الأمانة على الصعيدين الموضوعي والتقني إلى هذين الفريقين اللذين يتلقيان كذلك دعما من أمانة الشؤون السياسية ومن المكاتب السياسية التابعة للأمم المتحدة في الميدان مثل عملية الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الممثل الخاص المعني بأفريقيا، وفي حالة بوروندي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك تلقى الفريقان دعما ممتازا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء في المقر أو في الميدان فضلا عن الصناديق والبرامج الأخرى إضافة إلى البنك وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من الوكالات المتخصصة ضمن منظومة الأمم المتحدة، كما حافظا على علاقات مثمرة مع تلك الأطراف بما في ذلك ما تم من خلال ممثلها القطريين. وعلى سبيل المثال نُظمت للفريق جلسة إحاطة مواضيعية بشأن الأمن الغذائي في بوروندي من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما أن الفريقين قاما بدمج نتائج المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الرئيسية ضمن أعمال التحليل والدعوة التي اضطلعوا بها ولا سيما برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وإعلان الألفية.

٣٠ - وقد استند الفريقان الاستشاريين المخصصان إلى جميع هذه الكيانات لتكوين صورة واضحة عن الحالة في البلدين ولصيغة توصيات السياسات واقتراح آليات للمساعدة

ومتابعتهما. ويتمتع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه منتدى مفتوحا يضم جميع وكالات الأمم المتحدة، بمركز فريد لحشد مثل هذا الدعم المتناسق. وقد أفاد الفريقان، بوصفهما من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من هذه الميزة النسبية التي يتمتع بها المجلس في إطار الجهاز الحكومي الدولي. وهذه العملية أفادت بدورها في توعية منظومة الأمم المتحدة بالحاجة إلى الأخذ بالمزيد من التجانس في الأعمال التي تقوم بها. وبرغم أن التوصيات التي قدمها الفريقان لا تتسم بطابع عملي ولا تتجاوز إلى حيث تفاصيل تقديم المساعدات، إلا أنها تستعرض الآليات والترتيبات القائمة وتشير إلى سبيل الأخذ بتنسيق أعمق فيما بين هيئات الأمم المتحدة. ومن ذلك مثلا أن الفريقين استعرضا عملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع تأكيد الحاجة على ألا يقتصر تركيز التنسيق على تقاسم المعلومات بل يتعدى ذلك إلى التركيز على وضع الاستراتيجيات وعمليات التخطيط المشتركة. كما تم التأكيد على الحاجة إلى التعاون بين الأفرقة القطرية والمكاتب السياسية بما يتيح تنفيذ الأنشطة التي تؤدي إلى استقرار البلد وبناء السلام بطريقة أكثر فعالية وتناسقا.

التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

٣١ - من المنجزات الواضحة للفريقين الاستشاريين المخصصين مساهمتهما في مواصلة دعم التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بهذين البلدين الخارجين من الصراع. وقد ذكر ممثل عن البنك الدولي في الاجتماع غير الرسمي المعقود مؤخرا بشأن تقييم الفريقين، "فإن فريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بيوروندي عمل على خلق قوة دينامية حقيقية فيما بين اللاعبين الرئيسيين" قبل أن يدعو إلى "مشاركة متكافئة أوثق بين فريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز". ويأتي التفاعل الذي كان يتم في أحيان كثيرة بين فريق غينيا - بيساو ومع موظف مسؤول عن غينيا - بيساو في صندوق النقد الدولي ليشهد بدوره على ما تم من ترسيخ التعاون المفيد للطرفين.

٣٢ - ويتسم التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بأهمية خاصة في حالات ما بعد الصراع. فكثيرا ما تتركز جهود المساعدة على البرامج الاقتصادية التي تلقى الدعم في إطار مرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي الذي ترتبط به البرامج الرئيسية لما بعد الصراع ومنها برامج تسريح وإعادة دمج المقاتلين وتصفية المتأخرات المالية المحلية الناجمة عن فترة الحرب. ومع ذلك فمن شأن ترتيب يتعلق بمرفق تخفيف الفقر وتحقيق النمو أن يتطلب سياسات حازمة سواء في مجال الاقتصاد الكلي أو الإصلاح وقد لا تتلاءم جيدا مع ظروف بلدان خرجت من صراع وأصبحت بحاجة إلى مساعدة سريعة. وتزداد

حدة المشاكل المطروحة عندما يولي المانحون اهتمامهم إلى الأموال التي تتولى إنفاقها مؤسسات بریتون وودز قبل أن يقدموا من جانبهم أموالاً، وهذا يفضي إلى حالات يثبت فيها عجز البلد الخارج من الصراع عن تنفيذ برنامج ما بصورة مرضية حيث يرجع ذلك أساساً إلى ما يعانيه من تجاوز مزمن في النفقات المالية وقد يفضي ذلك بالتالي إلى أن يوقف المانحون تنفيذ استراتيجية المساعدة فيما بعد الصراع.

٣٣ - وعليه، ينبغي التماس الحلول الكفيلة بمساعدة هذه البلدان على المشاركة في مرحلة الانتعاش فيما بعد الصراع. ومن أمثلة الديناميكية الإيجابية في هذا الصدد نجاح التعاون بشأن الحالة في غينيا - بيساو حيث يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة من خلال استكمال خطة التدفق النقدي ووضع نظام للرصد وتقديم التقارير بالنسبة إلى صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يتولى أمره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرنامج المساعدة المذكور الذي يتمتع بحسن التنسيق والتصميم دعا إليه من الجانب التقني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي فيما دعا إليه من الجانب السياسي الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما عمل الفريق على تيسير تطبيق أكثر مرونة للمعايير التي يعتمدها صندوق النقد الدولي إزاء الحالة في غينيا - بيساو. وفي الآونة الأخيرة، أعلن البنك الدولي عن المساعدة المقدمة إلى غينيا - بيساو من خلال ائتمان التعمير والإنعاش في حالات الطوارئ.

٣٤ - وفي بوروندي، اتضح كذلك وجود مجالات مهمة للتوافق مع مؤسسات بریتون وودز. فقد واصل البنك الدولي تقديم الدعم إلى بوروندي على مدار سنوات الصراع في حين أن صندوق النقد الدولي، الذي أكد للفريق أن ثمة تحسينات قد تم تنفيذها فيما يتعلق بإدارة النفقات العامة، اعتمد مبالغ مسحوبة للمساعدة المقدمة في حالات الطوارئ بعد الصراع يعقبها اتفاق من ثلاث سنوات في إطار مرفق تخفيف الفقر وتحقيق النمو. ومن جانبه أولى الفريق تشجيعه للحكومة لكي تعد ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وناشد المانحين تقديم تبرعات إلى أموال صندوق الديون الاستثمارية المتعدد السنوات الذي أنشأه البنك الدولي لصالح بوروندي، كما شجع مؤسسات بریتون وودز على مواصلة تقديم الدعم إلى ذلك البلد وتابع بصورة وثيقة التطورات المستجدة في هذا المضمار.

زيادة التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٥ - أسهم الفريقان الاستشاريان المخصصان كذلك في تعزيز التنسيق والتضافر فيما بين أطراف العملية الحكومية الدولية نفسها. وكانت الحالة في بوروندي وفي غينيا - بيساو مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن عند إنشاء الفريقين مما أتاح الفرصة للمجلسين كي

يتفاعلا بشأن مجال من الاهتمام المشترك ضمن نطاق اختصاص كل منهما ومع التصدي للجوانب الاقتصادية والسياسية لعملية الإنعاش في ما بعد الصراع بطريقة متناسقة. وعلى نحو ما ذكره السفير منير أكرم رئيس مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٤ في الاجتماع غير الرسمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في ٣ أيار/مايو لتقييم أعمال الفريقين، فإن الإجراءات التي اتخذها المجلسان في حالات ما بعد الصراع في أفريقيا تتسق مع مسؤوليات كل منهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة وهي من ثم متكاملة ومتضافرة.

٣٦ - وقد أمكن تيسير التعاون المثمر بين المجلسين بفضل مشاركة رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا في أعمال الفريقين. وقد دعا الفريق العامل التابع لمجلس الأمن فريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاريين المخصصين إلى حضور الاجتماعات والمشاركة في طرح الآراء فيما يتعلق بالحالة في البلدين.

٣٧ - على أن أوضح أشكال التفاعل كان يتمثل في البعثة المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، الموفدة إلى غينيا - بيساو في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ التي سوف تتكرر في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، وُجّهت الدعوة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في غينيا - بيساو وبوروندي وبشأن قضايا مواضيعية مختلفة. وقد وردت إشارات إلى أعمال الفريقين الاستشاريين المخصصين في البيانات الرئيسية لمجلس الأمن والبيانات الصادرة إلى الصحافة عن المجلس بشأن هذين البلدين.

التعاون مع المنظمات الإقليمية

٣٨ - تضطلع المنظمات الإقليمية بدور مهم في تثبيت استقرار البلدان الخارجة من الصراعات. وفي غينيا - بيساو، اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بدور محوري في عملية الانتقال فيما كان الاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية لبوروندي هما اللاعبان الرئيسيان في عملية الاستقرار للحالة في بوروندي. كذلك فإن الدور الفعال لتلك المنظمات الإقليمية يشهد باستعدادها على أن تتسلم زمام القيادة في دعم البلدان في مرحلة ما بعد الصراع في فترة التحول الحساسة التي تجتازها فضلا عن صلتها الوثيقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٩ - وقد تفاعل الفريقان مع المنظمات الإقليمية سواء بصورة مباشرة (كما في حالة البعثة الأفريقية في بوروندي) أو بصورة غير مباشرة على نحو ما تم من خلال أعضاء الفريقين وهم أعضاء أيضا في تلك المنظمات الإقليمية (البرازيل مثلا التي تتراأس مجموعة البلدان الناطقة

بالبرتغالية). ومع ذلك فنظرا لقيود الوقت وعقبات السفر، فإن الفريقين الاستشاريين المخصصين لم يشاركا في تبادل منتظم للآراء مع المنظمات الإقليمية حيث أن المشاورات الأكثر انتظاما مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا يمكن أن تنطوي على المزيد من تعزيز مساهمة الفريقين.

سادسا - تنفيذ توصيات الفريقين الاستشاريين المخصصين

٤٠ - في قراره ٥٠/٢٠٠٣ طلب المجلس أن يغطي التقرير المقدم بشأن تقييم أعمال الأفرقة الاستشارية مدى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الأفرقة. وعلى النحو الذي سبق بيانه في الفروع السابقة من هذا التقرير، تم تنفيذ الكثير من توصيات الفريقين. وفيما يتعلق بتوصيات الدعم الدولي الطويل الأجل المقدم لغينيا - بيساو وبوروندي، يركز الفرع الخامس من هذا التقرير على منجزات الفريقين وعلى أهمية التوجيه الصادر عنهما. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفريقين الاستشاريين المخصصين سوف يقدمان معلومات مستكملة عن الأنشطة التي يقومان بها بما في ذلك متابعة توصياتهما خلال الجزء العام الذي يعقده المجلس ومن ثم فلسوف يقتصر الفرع الحالي من التقرير على عدد قليل من التعليقات الإضافية.

٤١ - وعلى نحو ما سبق تناوله بالتحليل، فإن نهج الشراكة الذي دعا إليه الفريق المخصص لغينيا - بيساو في توصياته للأجل القصير، تم تنفيذه على نطاق واسع فأفضى إلى نتائج إيجابية. كما أن عقد الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة جديدة هذا العام يمثلان خطوات رئيسية نحو تحديد مساعدة المانحين. ومع ذلك فلم يتلق صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ سوى مساهمات لا تزيد على ٤ ملايين دولار من واقع هدف شامل بمبلغ ١٨,٣ مليون دولار وهذا النقص يحتاج إلى تلافيه على وجه السرعة. وسوف تشكل الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠٠٥ حدثا مهما من شأنه أن يعزز تطبيع علاقة البلد مع مجتمع المانحين. ولسوف يكون المجلس في موقف أفضل يتيح له تقييم توصيات الفريق في الأجل الطويل عندما يتحدد الدعم الواسع المقرر تقديمه إلى البلد.

٤٢ - وبما أن تقرير الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي تم الفراغ منه في وقت مبكر من هذا العام، فما زال من السابق لأوانه تقييم تنفيذ توصيات الفريق. ومع ذلك فقد تم إحراز تقدم بشأن مسائل شتى تصدى لها الفريق. بما في ذلك عملية السلام والاستقرار على نحو ما يشهد به نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالشراكات الدولية التي يعمل الفريق على تعزيزها، فقد أكد وزير التخطيط والتعمير والتنمية لبوروندي خلال

اجتماع المجلس في ٣ أيار/مايو، أن مستوى الدعم الملموس المقدم إلى بوروندي ما برح أقل من توقعات الحكومة ومن الالتزامات التي جرى التعهد بها لدى انعقاد منتدى الشركاء الإنمائيين لبوروندي في بروكسل.

٤٣ - والذي يجمع بين العمليتين هو الصعوبات التي تواجهها سلطات البلدين لجذب مستوى من الدعم المالي يتسق مع احتياجاتهما. وبرغم أن الفريقين الاستشاريين المخصصين نجحا في حشد الدعم، إلا أنهما لا يزالان يمثلان آلية دبلوماسية قبل أن يكونا آلية لتعبئة للموارد ومن ثم فمن الواضح أنهما محدودان من حيث القدرة على تأمين المساعدة المالية.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٤ - أثبت الفريقان الاستشاريان المخصصان أن كلا منهما آلية مبتكرة وغير بيروقراطية ومرنة بالنسبة إلى استرعاء اهتمام المجتمع الدولي إلى ضرورة دعم الانتقال من الصراع إلى السلام والتنمية في بلدين أفريقيين خارجين من صراعات مع تلك، ورغم إنجاز جوهر الولاية الموكلة إليهما وهي تحديد توصيات الأجلين القصير والطويل من أجل مزيد من الدعم، يجد الفريقان نفسيهما وقد تعين عليهما إنفاق وقت طويل من أجل الدعوة التي تكفل لتوصياتهما التنفيذ وللمساعدات المقدمة إلى البلدين أن تكون كافية ومنسقة. وقد بذل الفريقان جهوداً فعالة مما أخفى شكلاً عملياً على النهج الشامل إزاء السلام والاستقرار الذي ما برحت الأمم المتحدة تدعو إليه، كما تبني سبل التعاون الحقيقي فيما بين الأطراف الدولية المختلفة صاحبة المصلحة التي طالما كانت تؤدي عملها بطريقة مشتتة للغاية. وهذه الأسباب فقد أنجز الفريقان المخصصان المهام الموكلة إليهما من جانب المجلس بطريقة باعثة على الرضا وهما يشكلان نموذجاً على الكيفية التي يمكن بها لآلية حكومية دولية أن تعزز أثرها فيما يتعلق بالبلدان الخارجة من صراعات.

٤٥ - وثمة ملمح مشترك للحالة في غينيا - بيساو وفي بوروندي ويتمثل في حقيقة أنهما لا يتصدران مجال المساعدة الدولية ومن ثم فهما بحاجة إلى من يتكلم باسمهما. وقد كان الفريقان مفيدتين في هذا السياق. وقد يرغب المجلس في الانطلاق من هذه التجارب لدى استجاباته للطلبات من أجل إنشاء أفرقة جديدة.

٤٦ - وقد سلط هذا التقرير الضوء على النجاحات التي تحققت كما طرح مجالات لتحسينات يمكن إضافتها ويمكن كذلك أخذها بعين الاعتبار لدى النظر في أفرقة المستقبل وفي إنجاز أعمال الأفرقة القائمة بالفعل. وقد تم حالياً تمديد ولاية فريق غينيا -

بيساو حتى الدورة الحالية للمجلس أما ولاية فريق بوروندي فما زالت بحاجة إلى استكمال.

٤٧ - وهناك من البلدان ما أعرب عن القلق من أن تتحول الأفرقة لتصبح هيئات دائمة بدلا من أن تكون هيئات مخصصة. ومن الواضح أن هذين الفريقين لا ينبغي النظر إليهما بوصفهما آليات مستمرة بل يجب أن ينجزا ولايتهما في إطار فترة معقولة من الزمن. وسوف يكون المجلس بحاجة إلى اتخاذ المقررات اللازمة آخذا بعين الاعتبار جميع جوانب الموقف في كل حالة.

٤٨ - وقد قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعما فنيا في أعمال الأمانة إلى الفريقين وسعت إلى تغطية بعض تكاليف التشغيل بما في ذلك سفر أعضاء الفريقين إلى غينيا - بيساو وبوروندي على أساس مرحلي بما يتطلبه ذلك من جهود خاصة من أجل تحديد المصادر المختلفة للموارد اللازمة لهذا الغرض. وفي ضوء الصعوبات المصادفة في تأمين الموارد الملائمة لأداء هذين الفريقين، فسوف يقتضي الأمر من المجلس كذلك معالجة هذه المسألة ضمن سياق التقييم الشامل الذي يجريه لتلك العملية.

٤٩ - إن تجربة الفريقين الاستشاريين المخصصين المعنيين بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات ينبغي أخذها في الاعتبار ضمن السياق الأوسع للمناقشات الجارية في إطار الأمم المتحدة فيما يتصل بتعزيز التوافق للاستجابات الدولية إزاء البلدان التي تعاني أزمات. أما الدروس المستفادة من التجارب ومنها مثلا تجارب الأفرقة الاستشارية المخصصة، فينبغي أيضا وضعها في الاعتبار ضمن المناقشات الأوسع نطاقا التي تتعلق بالإصلاح المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة.

نظرة عامة على الأنشطة التي اضطلع بها الفريقان الاستشاريان المخصصان المعينان بغينيا - بيساو وبوروندي

ألف - أنشطة الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو

- في مقرره ٢٠٠٢/٣٠٤ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو. ويتألف الفريق من الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا (رئيسا) ثم البرازيل وغينيا - بيساو وهولندا والبرتغال. كما يشارك في أعمال الفريق رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس فريق أصدقاء غينيا - بيساو، ورئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا.
- وبعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة والشركاء الإنمائيين لغينيا - بيساو في نيويورك وواشنطن وفي أعقاب زيارة للبلد تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قدم الفريق الاستشاري المخصص تقريره الأول إلى المجلس في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (E/2003/8). وفي ذلك التقرير أوصى الفريق باتباع نهج يقوم على أساس الشراكة بين سلطات غينيا - بيساو والمجتمع الدولي وبموجبه تعمل السلطات على تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي فيما يقدم الشركاء الإنمائيون الدوليون دعما ماليا في حالات الطوارئ ومساعدة تقنية في شتى الميادين. كما أوصى الفريق بإنشاء صندوق للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل توجيه مسار المساعدات الدولية وقدم توصيات من أجل تنمية البلد في الأجل الطويل.
- وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نظم الفريق اجتماعا بين وزير الخارجية ووزير الاقتصاد والمالية وبين المانحين ومؤسسات بريتون وودز وركز الاجتماع على إقرار 'نهج للمشاركة' بين الحكومة والمانحين وأيد هذا النهج المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لقرار ١/٢٠٠٣ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ومن ثم قام الفريق بالترويج له.

- ومن ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ اضطلع الفريق الاستشاري بعثة إلى غينيا - بيساو شارك فيها مجلس الأمن. وتمثلت أهداف الفريق في تعزيز الحوار مع سلطات غينيا - بيساو ومناشدة الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الإعداد للانتخابات المقبلة ودعم مزيد من التفاهم بين السلطات والمناخين ومعالجة الحالة الإنسانية في البلاد^(أ).
- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ استقال الرئيس كومبا يالا من منصبه وتم توقيع اتفاق سياسي واسع النطاق من أجل عملية للانتقال. وفي أعقاب هذه الأحداث، أصدر الفريق الاستشاري المخصص بيانا دعا فيه المناخين إلى النظر في تمديد المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ إلى غينيا - بيساو لتمكينها من العودة إلى الحكم الديمقراطي ومعالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة.
- وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ استضاف الفريق حوارا غير رسمي بين الرئيس الانتقالي لغينيا - بيساو ووزير الخارجية وبين كيانات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمناخين الرئيسيين لمناقشة سبل تقديم الدعم الطارئ إلى الحكومة الانتقالية.
- ويصف التقرير الأخير الذي قدمه الفريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/10 بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤). بمزيد من التفاصيل التطورات التي استجرت مؤخرا، ويقدم سردا لدعم المناخين الدوليين المقدم إلى غينيا - بيساو. ويضم التقرير معلومات عن صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد تم إنشاؤه بناء على توصية وردت في التقرير الأولي للفريق. ويعمل الصندوق حاليا على توجيه مسار المساعدات المالية المهمة الواردة من المناخين. كما يؤكد التقرير على أن خطة الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ والميزانية لعام ٢٠٠٤ التي وضعتها الحكومة بدعم من مؤسسات بريتون وودز والمصرف الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تم وضعها على ضوء إشارة صريحة إلى فتح الشراكة الذي اقترحه الفريق.
- وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أصدر الفريق بيانا هنا فيه شعب غينيا - بيساو على نجاح الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم ٢٨ آذار/مارس، ودعا إلى تقديم دعم واسع النطاق إلى غينيا - بيساو بما في ذلك ما يتم من خلال المساهمات المقدمة إلى

(أ) يرد مزيد من المعلومات في تقرير تكميلي قدمه الفريق إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ (E/2003/95، المرفق).

صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تلبية الاحتياجات الماسة للسكان.

- ومن خلال الفريق الاستشاري، زادت علاقات العمل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، ففي ٤ آب/أغسطس و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أصدر رئيس مجلس الأمن بيانين صحفيين أشاد فيهما بالفريق من أجل دوره في المتابعة التي تمت بالنسبة للحالة في غينيا - بيساو. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وجهت الدعوة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الفريق الاستشاري المخصص لمخاطبة مجلس الأمن في جلسة خاصة بشأن الحالة في غينيا - بيساو وعرض الأعمال التي اضطلعت بها الهيئتان فيما يتعلق بالدعم الإنمائي المقدم إلى ذلك البلد.

- الوثائق المرجعية: تقارير الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: E/2003/8، E/2003/95 و E/2004/10 والقرارات والمقررات: مقرر المجلس ٣٠٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وقرارات المجلس ١/٢٠٠٣ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ٥٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ١/٢٠٠٤ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.

باء - أنشطة الفريق الاستشاري المخصص المعني ببيرووندي

- في قراره ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني ببيرووندي. وطبقا لمقرر المجلس ٣١١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ يتألف الفريق من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من جنوب أفريقيا (رئيسا) وبلجيكا وبيرووندي وإثيوبيا وفرنسا واليابان. كما يشارك في أعمال الفريق الاستشاري رئيس المجلس ورئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا.
- وقد عقد الفريق سلسلة من دورات الإحاطة الإعلامية والاجتماعات في نيويورك مع الأمم المتحدة وأطراف التيسير الدولية بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز لمناقشة الدعم الإنمائي المقدم إلى بيرووندي. كما اجتمع الفريق إلى رئيس بيرووندي السيد دوميتين ناداييزي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

- واضطلع الفريق ببعثة إلى بوروندي في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر وخلالها اجتمع إلى السلطات الحكومية وإلى العناصر الرئيسية الفاعلة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي وإلى كيانات الأمم المتحدة الناشطة على الأرض وإلى هيئات السلك الدبلوماسي وسائر الشركاء الإنمائيين.
- ودُعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمخاطبة مجلس الأمن في جلسة عقدت بشأن الحالة في بوروندي يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما رحب مجلس الأمن بأعمال الفريق في بيان رئاسي صادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/30).
- وكان الفريق ممثلاً في منتدى الشركاء الإنمائيين لبوروندي، المعقود في بروكسل يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد تعهد المشاركون في المنتدى بمبلغ ١,٠٣٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة من المساعدات المقدمة إلى بوروندي.
- وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قدم الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي تقريره إلى المجلس (E/2004/11). وفي هذا التقرير يشدد الفريق على التحديات المختلفة والمتراصة التي يواجهها البلد في مسيرته على طريق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. كما يعرب عن تشجيعه للجهود التي تبذلها بوروندي من أجل التصدي لتلك التحديات مؤكداً على أنه في ضوء الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الضخمة للبلد، فإن الأمر يقتضي شراكة قوية مع المجتمع الدولي لكي تؤتي هذه الجهود ثمراتها. ويقدم الفريق توصيات لكي ينظر فيها المجلس بشأن المواضيع التالية: '١' الحفاظ على قوة الدفع وتوطيد عملية السلام؛ '٢' دعم الاستقرار؛ '٣' مواصلة تخفيف حدة الفقر وتنفيذ التنمية المستدامة؛ '٤' تعزيز الشراكة الدولية.
- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ أصدر المجلس مشروع القرار ١/٢٠٠٤ الذي أحاط فيه علماً مع التقدير بتقرير الفريق ورحب بتوصياته.
- الوثائق المرجعية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ والمقرر ٣١١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وتقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (E/2004/11) وقرار المجلس ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.